

## مدنية الزواج - مقارنة إسلامية

لم يكن لي بداية ذلك الدافع للخوض في موضوع «الزواج المدني»، غير أن جملة من الأسباب دفعت إلى تقديم إسهام ما في هذا الموضوع، وتحديدًا من وجهة نظر إسلامية، عسى أن تسهم هذه المقاربة في أخذ هذا النقاش، في موضوع الزواج المدني، وموقف الدين منه، إلى إطاره الصحيح، في حمأة ذلك الجدل الدائر بين من يؤيد أو يعارض من اتباع التيار المدني التيار الديني، الذين كثيراً ما خرج النقاش بينهم عن أطره الصحيحة ومنهجيته المناسبة، مما يستدعي تقديم معالجة فيما يرتبط بالخطاب الديني، وأخرى فيما يرتبط بموقف التيار المدني، لتنتهي إلى خاتمة تتضمن أكثر من دعوة...

1. من الواضح أن حجم الإختلاف بين الرؤية الدينية والرؤية المدنية لكثير من القضايا الاجتماعية ليس بالقليل، وهو يتطلب أن يُعمل الفكر الديني أدواته المنهجية بشكل صحيح وفعال، لتكوين رؤية حول مجمل تلك القضايا محل الإختلاف.

وهو ما يستلزم أيضاً مراعاة المنهج الصحيح، وتكوين رؤية متماسكة، وتقديم خطاب عقلائي، وعدم الإقتصار على منطق ردة الفعل، أو إصدار موقف بدل تقديم الرؤية، أو اتباع أساليب غير صحيحة في النقاش العلمي الحاصل.

غير أن جملة من المعالجات لإشكالية الزواج المدني، كانت تعاني في العديد من الأحيان من قصور منهجي، من قبل الذين كانوا يتولّون النقاش فيه. فعلى سبيل المثال، ليس من الصحيح أن يعمل البعض على أخذ النقاش وتركيزه فقط، على مفردة العقد في الزواج المدني، في مسعى توفيقى بين مشروعية العقد في الإسلام، وما هو موجود في الزواج المدني؛ لأن هذا الأمر قد يترتب عليه العديد من الإلتباسات، فضلاً عن أن الزواج المدني هو منظومة متكاملة من القوانين، وليس مجرد عقد، فالمعالجة يجب أن تنصب بشكل أساسي على قبول المبادئ التي يرتكز عليها الزواج المدني ومؤدياتها، أو عدم قبولها.

ومن هنا فإن البداية الصحيحة منهجياً، تستلزم الشروع من هذا السؤال: هل يمكن القبول دينياً بمنظومة تشريعية في إطار الأحوال الشخصية، تستبعد مصادر التشريع في الإسلام (القرآن والسنة)، أم لا يمكن ذلك؟ هل يمكن القبول إسلامياً بتلك المنظومة، ونحن نعلم أن جملة مما

فيها يخالف بشكل واضح التشريع الإسلامي في قضايا الأحوال الشخصية من الزواج والطلاق وجميع المسائل التي ترتبط بهما وغيره، وخصوصاً أن الذي يلتزم بمنظومة الزواج المدني، أما أن يلتزم بها جميعها، أو لا يلتزم؟

هل تمّ إيضاح حقيقة الزواج المدني، وبيان مواطن الاختلاف بينه وبين التشريع الإسلامي؟ هل تمّ توضيح مجمل المناهج العلمية ذات الصلة، لدراسة منظومة الزواج المدني؛ بالمقارنة مع رديفه، الزواج الديني؟ هل يُعمل على استخدام الأساليب الصحيحة في الحوار ومخاطبة مجتمعاتنا؟ وهل تجري المراجعات بشكل منظم لتحديد مواطن الخلل أو النقص في الرؤية أو الأداء، فيما يرتبط بعمل المؤسسات الدينية، لتحفيز دورها في الإجهاد أو الإصلاح؟ هل يعمل بشكل مستديم على تطوير الفهم الديني وتجديد الخطاب لديه؟ ألن يكون من المجدي إطلاق مشروع حوار مع التيار المدني حول مختلف القضايا، التي تعني مجتمعاتنا وبلداننا ومستقبلها؟

2. قد يكون التيار المدني منسجماً مع نفسه، عندما يدفع باتجاه تبني الزواج المدني، وهو لديه أهدافه ومبرراته من هذا الطرح؛ لكن بعد متابعة متأنية لخطاب مؤيدي ذلك الزواج، أجد لزاماً الإلفات إلى جملة من الأمور ذات الصلة.

فيما يرتبط بتفسير البعض للموقف الديني، ينبغي القول انه إذا أرادت المؤسسات الدينية (وعلماء الدين) أن تكون منسجمة مع نفسها، لا تستطيع إلا أن تكون رافضة للزواج المدني (لما أشرنا إليه آنفاً)، أما محاولة البعض تقديم تفسيرات أخرى ترتبط بالجانب المادي، أو أداء بعض علماء الدين... فهو يجافي حقيقة الموضوع، ولا يعبر عن حقيقة موقف علماء الدين والمؤسسات الدينية منه.

ثم إن العديد من المعطيات التي تذكر في سياق تبرير الزواج المدني، فيما يتصل بأداء (رجال الدين) أو الكلفة المادية للزواج أو... هي معطيات غير صحيحة، ولا يصح البناء عليها واعتمادها، للنيل من علماء الدين أو المؤسسات الدينية، وإن وُجد شيء موضعي ومحدود مما يُذكر، لن يكون صحيحاً تعميم الحكم.

وسيكون من المجدي طرح هذا السؤال أنه: هل نحتاج في مجتمعاتنا إلى تعميق الانقسام بين الديني والمدني، ألا يمكن أن نعمل على اجترار نموذج خاص في المدنية لا يتنافر مع الدين، وينطوي على علاقة تكاملية بين الديني والمدني؟ وماذا عمّا يقوله المفكرون الدينيون

حول قدرة الدين على صناعة نموذج في المدنية، يستحوذ على مناقب الدين، ويتجاوز مثالب النموذج المدني الغربي.

ثم إذا كانت مجتمعاتنا تعاني من مشاكل عديدة على مستوى الإجماع الأسري وغيره، ألا يمكن لنا أن نطوّر حلولاً لتلك المشاكل، تنبثق من خضم الصيرورة الفكرية والثقافية لمجتمعاتنا وخصوصياتها، من دون اللجوء إلى استعارة منظومات أخرى غريبة عن تلك المجتمعات، ولا تتسجم مع معتقداتها الدينية وثقافتها المجتمعية؟

ألا نمتلك آلياتنا للإجتهد التشريعي، تلك الآليات التي تمتلك القدرة على التوصل إلى حلول، تتسجم مع المبادئ الدينية، وتفي المجتمع حاجاته التشريعية القادرة على علاج مشكلاته؟ نعم، لن يكون من الصحيح في هذا المورد الخلط بين المجتمعي والديني، بمعنى أن البعض بمجرد أن يجد خللاً في الأداء المجتمعي في موضوع أسري ما، سرعان ما ينسبه إلى الدين، وهذا غير صحيح منهجياً، لأن كثيراً من الأمور التي تحصل في مجتمعاتنا، والتي تنطوي على ظلم للمرأة أو الرجل أو الأسرة أو ... لا تتسجم مع الدين وقيمه وتشريعاته.

ثم ألم تُجرب منظومة الزواج المدني في الغرب؟ ألا يحتاج الأمر إلى دراسة كل ما أنتجته هذه المنظومة على مستوى بُنية الأسرة والأخلاق المجتمعية؟ ألا يتطلب الأمر دراسة العديد من الظواهر الشاذة في الغرب (الزواج المثلي) والبحث في الأسباب التي ساعدت على استيلادها؟ ألا نجد أن الدين - وخصوصاً بمفاهيمه وقيمه الأخلاقية - استطاع أن يحافظ بشكل جيد على تماسك الأسرة في مجتمعاتنا، والحفاظ على حيوية العلاقة بين أطرافها؟ ألا يمكن أن يشكل إضعاف الدين بمفاهيمه وقيمه إضراراً بتلك الأسرة وعلاقاتها؟

ثم لماذا لا يعمل على إطلاق حوار جاد وهادف بين الدين والمدنية؛ بما قد يفضي إلى إنتاج كلمة سواء بينهما، تقوم على مبررات ذات بعد فكري غير لحظوي، تنطوي على تقديم تعريف للدين، لا يتعارض مع التطوير والحدثة، وعلى تقديم تعريف للمدينة لا يتعارض مع الثوابت الدينية، أو يقوم على استعداد الدين وإقصائه؟

أليس من الصحيح أن يعمل كل من التيار المدني والتيار الديني معاً، على إنتاج نموذج مدني يمتلك فرادته المشرقية، نموذج يفتح على كل التجارب المعاصرة في الدولة والمجتمع، لأخذ ما هو مجدي ومفيد منها، لكنه يراعي في الوقت نفسه وجود ثوابت لدى الأديان، ليس

بمعنى أن تبقى مجمل الطروحات الدينية مغلقة على الحوار، أو أنها لا تحتاج إلى النقاش العلمي والموضوعي فيها، بل بمعنى احترام الخصوصيات الدينية، ليس أكثر.

إن الإساءة إلى علماء الدين، والتشكيك في أداء المؤسسات الدينية - ولسنا في مورد الدفاع عن أي أخطاء ترتكب - ليس المدخل الصحيح لتبرير أي معطى مدني، وليس من الصحيح تقديم الطرح المدني بطريقة يظهر فيها، وكأنه لا يقوم إلا على أنقاض الدين ومفاهيمه، أو أنه لا يجد لنفسه موضعاً، إلا بالتعدي على الخصوصية الدينية وتجاوز ثوابتها، لأنه بذلك يقدم لنفسه تعريفاً إغائياً للدين، ويؤسس لعلاقة متناقضة معه.

إن الدولة المدينة هي هدف مشروع لنا جميعاً، ولكن هل المدخل إلى ذلك هو تدويب الطوائف، أم تصحيح العلاقة بينها؟ هل المطلوب استبدال الإنقسامات ذات المحتوى المستجد، بالإنقسامات الطوائفية والدينية؟ هل يصح القول إنه لا تتم المدنية إلا بإلغاء أي اختلاف ديني أو غير ديني؛ أو أن ذلك يحصل من خلال تعزيز ثقافة الاختلاف والتعايش السلمي وممارسته بطرق صحيحة؟ وهل يمكن الوصول أساساً إلى مجتمع يخلو من أي اختلاف أو تباين اجتماعي بين مختلف المكونات الاجتماعية؟

كما ينبغي لنا أن نسأل، أن المشكلة هل هي في الدين أم الطائفية؟ في الطوائف أم العصبية الجاهلية؟ فإذا قلنا بأن جوهر الأزمة يكمن في العصبية والطائفية، فهذا يعني أن أقصى ما سوف يحصل - في حال أمكن إلغاء التمايز الديني وغيره - هو الانتقال من التمترس خلف واجهة عصبوية إلى واجهة أخرى. قد تتبدل المبررات والواجهات، ولكن جوهر المشكلة يبقى واحداً، وهو انعدام ثقافة الاختلاف والتعايش السلمي. وإن نظرة سريعة إلى التاريخ اللبناني خلال العقود الماضية تشهد على ما نقول.

ثم لأن يكون مشروعاً العمل على اجترار نموذجنا في الدولة المدنية، ذلك النموذج الذي يمتلك إمكانية هضم مخرجات المعاصرة والعلم والتقدم، ولا يقطع مع القيم والمفاهيم الدينية، تلك القيم التي تعمل على روحنة المجتمع في مختلف مجالاته، وتشكيل ثقافة مجتمعية ذات بعد قيمي وأخلاقي، تمتلك من الفاعلية وتقدم من الحصانة والقوة لعلاقتنا الأسرية والزوجية، ما لا نجده لدى أي من المفاهيم أو القيم الأخرى؟

الشيخ محمد شقير

أستاذ جامعي

